قاعدة ممثلي
قطاع المياه اللبناني

LEWAP

الرّسالة الإخباريّة – آذار/مارس 2026

آخرأخبار المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

جلسة النقاش الخامسة ضمن مشروع وئام من تنظيم منظمة أوكسفام – شحّ المياه والتوترات الاجتماعيّة المرتبطة بها في الجنوب - 12 شباط/فبراير 2026

يسرّ منظمة أوكسفام في لبنان أن تشارك تقريرها الأخير الصادر عقب جلسة النقاش حول **شحّ المياه والتوترات الاجتماعيّة** التي عُقدت في البقاع. وتندرج هذه الجلسة ضمن مشروع وئام (WE'AM) بهدف إتاحة مساحات للحوار بين الجهات المعنيّة المحليّة والتأثير في إحداث تغيير إيجابي نحو مجتمعات أكثر استقرارًا اجتماعيًّا.

وقد عُقدت الجلسة في شتورا بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر، وجمعت الجهات المعنيّة من مختلف أنحاء البقاع، بما في ذلك مؤسسة المياه، والسلطات المحلية، والمنظمات الدولية والمحلية، إضافة إلى اختصاصيين/ات ونشطاء محليين/ات في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد وفّر هذا الحدث منصة لمناقشة كيفية مساهمة محدودية الوصول إلى المياه، وضعف البنية التحتية، وأوجه انعدام المساواة المتصوَّرة في توزيع الموارد في تصاعد التوترات الاجتماعية. وعُرِض خلال اللقاء أحدث موجز سياسات أعدّه ائتلاف وئام (WE'AM) ونوقِشَت الثغرات البنيوية المستمرة التي تهدد الأمن المائي، إلى جانب إصلاحات السياسيات ذات الأولوية على المديَيْن القريب والمتوسط.

تواصل منظمة أوكسفام قيادة هذه الأنشطة الحوارية، حيث نظّمت جلسة نقاش أخرى حول الموضوع نفسه في الجنوب بتاريخ 12 شباط/فبراير 2026، وستتم مشاركة تقرير الجلسة عند صدوره.

يمثّل مشروع WE'AM (من أجل الإشراك والتّقبُّل والوساطة) مبادرة تعاون تقودها منظمة أوكسفام بالشراكة مع منظمة الحق في اللعب (Right to Play)، ومنظمة "شفت" (SHiFT)، ومنظمة ألف - تحرك من أجل حقوق الإنسان (ALEF)، وتهدف إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي في 12 منطقة محلية في لبنان خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026. يعمل هذا المشروع المُموَّل من الاتحاد الأوروبي في مناطق جغرافية متنوعة تشمل عكار، والشمال، وبيروت، وجبل لبنان، وبعلبك - الهرمل، وصيدا.

ويرتكز نهج المشروع الأساسي على ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية وهي معالجة العوامل المجتمعية التي تقود إلى التوترات على مستوى المجتمع المحلي؛ وتعزيز أدوات الوقاية من النزاعات وحلّها بما يراعي الاستجابة للنوع الاجتماعي؛ وإدماج مفهوم الاستقرار الاجتماعي ضمن إعداد البرامج المختلفة. وقد أُعدّت سلسلة جلسات النقاش لمشروع وئام (WE'AM) كآلية مُنظَّمة لتحويل نتائج الأبحاث إلى حوار عملي قابل للتطبيق، ومشاركة الدروس المستفادة بين مختلف الجهات المعنيّة، ودعم عملية اتخاذ القرار ببيانات آنية ومباشرة صادرة عن المجتمعات المتأثرة.

عُقدت سابقًا ثلاث جلسات نقاش بالاستناد إلى هذه الأسس. وركّزت الجلسة الرابعة التي عُقدت في 4 كانون الأول/ديسمبر 2025 على شحّ المياه والتوترات، كامتداد طبيعي نحو بناء السلام البيئي، من خلال دمج إدارة الموارد الطبيعية، والقدرة على التكيُّف مع تغيّر المناخ، والوقاية من النزاعات ضمن إطار برامجي متكامل.

يُمكنكم/ن معرفة المزيد حول هذه الجلسات هنا. وللاطلاع أكثر على موجز السياسات الذي تم إعداده، يُرجى مراجعة قسم المنشورات أدناه.

الاستشارة الثانية متعددة الأطراف حول إعداد خطة الإدارة المتكاملة (IMP) من المنبع إلى البحر لمنطقة الدامور (27–30 أكتوبر 2025)، والاستشارة الثالثة حول الاستراتيجية الوطنية وقانون الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وكذلك حول خطة الإدارة المتكاملة لمنطقة الدامور من المنبع إلى البحر (3–5 فبراير 2026)

عُقدت فعاليتان تشاوريتان في بيروت في أكتوبر 2025 وفبراير 2026، وذلك في إطار عملية إشراك أصحاب المصلحة لإعداد خطة الإدارة المتكاملة لمنطقة الدامور.

تُعد هذه المبادرة جهداً تعاونياً يضم الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط(GWP-Med) ،ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية(PAP/RAC) ، ومركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء(Plan Bleu) ، وبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الحكومي الدولي .(UNESCO-IHP) ويتم تطويرها في إطار برنامج البحر الأبيض المتوسط(MedProgramme) ، وهو مبادرة إقليمية للمنطقة المتوسطية ممولة من مرفق البيئة العالمي ويتم تنفيذها من خلال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تهدف خطة الإدارة المتكاملة إلى توفير إطار شامل لمعالجة التحديات المتعلقة بالمياه والبيئة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على امتداد سلسلة «من المنبع إلى البحر»، بما يشمل حوض النهر والمياه الجوفية، إضافة إلى المناطق الساحلية والبحرية المتأثرة بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة

ويجري إعداد الخطة من خلال تحليل أصحاب المصلحة والحوكمة، وإجراء دراسات تشخيصية وأعمال نمذجة، كما تستند إلى مشاورات واسعة مع الجهات المعنية على المستويين المحلي والوطني لضمان أن تكون التدخلات قائمة على الأدلة ومتوافقة مع الظروف المحلية بما يضمن تنفيذها بفعالية.

وقد تم تنظيم الاستشارة الأولى في يوليو 2025 بهدف عرض النطاق العام للمشروع وجمع الملاحظات الأولية من أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن النهج والمنهجية.

وبالاستناد إلى هذه الملاحظات، ركزت الاستشارات اللاحقة على مواصلة تطوير خطة الإدارة المتكاملة، ولا سيما من خلال

- إعداد تقييم تشخيصي للنظام الاجتماعي-البيئي لمنطقة الدامور استناداً إلى تحليل القوى الدافعة والضغوط والحالة والتأثيرات والاستجابات (DPSIR) عبر سلسلة «من المنبع إلى البحر»، بقيادة GWP-Med.
- معالجة القضايا المرتبطة بالتخطيط المكاني وإدارة المناطق الساحلية، بقيادة PAP/RAC.
- إعداد خطة لإدارة المياه الجوفية الساحلية في الدامور بقيادة برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الحكومي الدولي.

كما قام مركز الخطة الزرقاء بتيسير ورشتي عمل تشاركيتين ضمن منهجيةClimagine ، هدفتا إلى تعزيز رؤية مشتركة لمنطقة الدامور من خلال إشراك أصحاب المصلحة بشكل فعّال للتأمل في الواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وتحديد أولويات الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة.

وقد جمعت هذه الاستشارات ممثلين عن المؤسسات الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية، والجامعات، ومراكز البحث العلمي، والمنظمات غير الحكومية والدولية، والقطاع الخاص، إضافة إلى خبراء آخرين، لمناقشة الفرص والتحديات المرتبطة بتطوير خطة الإدارة المتكاملة.

كما تناولت المناقشات الإجراءات التآزرية التي تنفذها المنظمات المذكورة لدعم لبنان في تحديث الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتشريعات ذات الصلة، فضلاً عن تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من خلال نهج ترابط المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية(WEFE Nexus) ، والإدارة المشتركة للمياه السطحية والمياه الجوفية.

ومن المقرر عقد استشارة نهائية لمراجعة مسودة خطة الإدارة المتكاملة مع أصحاب المصلحة قبل اعتمادها بصيغتها النهائية.

ترقبوا النتائج الرئيسية والتوصيات والخطوات القادمة

مشاريع التعاون الفرنسي اللامركزي

تحديثات حول مشروع حوض البردوني

في 30 كانون الثاني/يناير 2026، عقد مشروع حوض البردوني الاجتماع الأول للجنة التقنية (Co-tech) التابعة لمنتدى المياه، في خطوة أساسية نحو إنشاء إطار حوكمة تشاركي لحماية حوض نهر البردوني.

تُشكّل اللجنة التقنية منصة للتنسيق والتشاور تجمع بين المؤسسات العامة، والبلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الأكاديمية. وتهدف إلى دعم الإدارة المستدامة لموارد المياه على مستوى حوض نهر البردوني، في ظل الضغوط المتزايدة الناتجة عن الأنشطة البشرية وتغيُّر المناخ.

وخلال هذا الاجتماع الأول الذي عُقد عبر الإنترنت، ناقش الأعضاء عددًا من المحاور، أبرزها:

- الدور الاستراتيجي للّجنة التقنية في مواكبة إنشاء منتدى حوض نهر البردوني في المستقبل؛
- التقدم العام في تنفيذ مشروع حوض البردوني الذي يهدف إلى إطلاق المنتدى؛
- مشروع تنفيذ إجراءات تهيئة زراعية-بيئية على نطاق قطع أراضٍ تجريبية، بما يساهم في الحد من استهلاك المياه وتلوثها، وفي الوقت نفسه تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة الجفاف والتقلبات المناخية، مع عرض التصاميم المقترحة؛
- مشروع إعادة التأهيل البيئي لنظام بيئي مائي، بهدف إبطاء تدفق المياه وتعزيز تسربها إلى التربة، بما يفيد الزراعة ويساهم في تغذية المياه الجوفية، إلى جانب عرض خيارات التدخل المقترحة.

وستؤدي اللجنة دورًا محوريًّا في:

- متابعة تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المنتدى والممولة في إطار التعاون بين مدينة زحلة واتحاد بلديات غراند بيك سان لوب (فرنسا) لمدة ثلاث سنوات؛
- دعم تشغيل المنتدى من خلال التخطيط للأنشطة، وتنشيط الحوار، وحشد الجهات الفاعلة والموارد اللازمة لتحقيق أهدافه؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنيّة وتحديد فرص التعاون المستقبلية.

كما سلّطت النقاشات الضوء على أهمية تبادل البيانات العلمية، واستعادة حيوية التربة، والتشجير، وإعادة تأهيل المدرّجات الزراعية باعتبارها أدوات عملية لتحسين جودة وكمية الموارد المائية في الحوض.

وتؤكد هذه الديناميكية الجماعية التزام الجهات المحلية والمؤسساتية بالعمل المشترك من أجل الحفاظ المستدام على الموارد المائية في حوض نهر البردوني.

- التقرير باللغة الفرنسية
- التقرير باللغة العربية

الأخبار الوطنية والمؤسساتية

أخبار وزارة الطاقة والمياه

عُقد اجتماع تنسيقي بين الجهات المانحة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، حيث تم تطوير منصة تفاعلية مرتبطة بلوحة البيانات لتحديد ما تقوم به كل من الجهات وأماكن تنفيذها.

قدّمت وزارة الطاقة والمياه عرضًا عامًا حول **وضع قطاع مياه الصرف الصحي الوطني**، استنادًا إلى زيارات ميدانية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ العاملة في مختلف مناطق لبنان.

النقاط الرئيسية:

- يجري إعداد **تقرير حالة القطاع وخارطة الطريق للاستدامة** ضمن برنامج إصلاح المياه، وما زال قيد التشاور مع الجهات المعنية.
- العديد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي **مصممة لمعالجة ثانوية**، لكنها **تعمل حاليًّا على مستوى معالجة أولي**، ويرجع ذلك أساسًا إلى:
  - ارتفاع تكاليف الكهرباء والتشغيل
  - قلة الموارد البشرية وضعف الأجور
  - شبكات الصرف الصحي غير المكتملة
  - تحديات معالجة الحمأة والتخلُّص منها
- **تدفق المياه إلى محطات معالجة مياه الصرف الصحي أقل بكثير من السعة التصميمية**، لا سيّما بسبب محدودية تغطية الشبكات.
- تعمل محطات معالجة مياه الصرف الصحي الداخلية عادةً على مستوى المعالجة الثانوية، بينما تعمل المحطات الساحلية غالبًا على مستوى المعالجة الأولية.
- إجمالًا، **يتم استغلال أقل من 50% من السعة التصميمية لمحطات الصرف الصحي**

التحديات الرئيسية المُحدَّدة:

- ارتفاع تكاليف الطاقة والاعتماد على الوقود
- نقص الكوادر، وغياب التدريب المُعترف به رسميًّا، ومحدوديّة الرّواتب
- ضعف الرقمنة (نظام التحكم والمراقبة وجمع البيانات - SCADA) وصيانة وقائية محدودة
- إدارة الحمأة والفجوات في الامتثال البيئي
- انخفاض التعرفة، وضعف تحصيل الإيرادات، وعدم وضوح التخصيص بين خدمات المياه والصرف الصحي
- تداخل الاختصاصات على مستوى البلديات رغم وجود إطار قانوني واضح

الأولويات والاتجاه المقترح:

- تحسين عمل محطات معالجة مياه الصرف الصحي الحاليّة لتعمل **وفق مستوى المعالجة التصميمي**
- توسيع وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي لزيادة التدفق
- توضيح مسؤولية شبكات الصرف الصحي ضمن مؤسسات المياه
- تعزيز التدريب والحصول على الاعتماد المهني والتحول الرقمي
- معالجة إدارة الحمأة بالتنسيق مع وزارة البيئة

نظرة عامة على الاستثمارات:

- النفقات الرأسمالية الإضافية المطلوبة (تقريبية):
  - الجنوب: 70 مليون دولار
  - الشمال: 100 مليون دولار
  - بيروت وجبل لبنان: 82 مليون دولار
  - البقاع: 50 مليون دولار
- يُقدّر إجمالي الاستثمارات في قطاع الصرف الصحي **بحوالي 2 مليار دولار على مدى حوالي 30 سنة.**
- المشاريع ذات الأولوية تشمل توسيع حوض طرابلس، وتحديث محطات الغدير، وسد الثغرات الساحلية، وتوسيع الشبكات.

نموذج الإدارة (اقتراح – غير نهائي):

- الاحتفاظ بخدمات الصرف الصحي ضمن **مسؤولية القطاع العام**، مدعومة **بفريق استشاري تقني** داخل كل مؤسسة مياه
- يقتصر الدور الاستشاري على دعم التخطيط، والكفاءة، والاستدامة، من دون سلطة اتخاذ القرار

أخبار قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

تم تعديل هيكل تنسيق قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لعام 2026؛ إذ أُعيد تنظيم المجموعات الموضوعية وتجميعها ضمن 6 فرق عمل بقيادة وزارة الطاقة والمياه.

تقوم اليونيسف بمرحلة إنهاء العمل على المستوى دون الوطني قبل آذار/مارس 2026، وذلك لمُكوّن الاستقرار فقط، وستظل مشاركتها قائمة على مستوى التنسيق الوطني مع وزارة الطاقة والمياه ومنظمة وورلد فيجن (World Vision).

وقد اختار الشركاء مجموعاتهم/ن الموضوعية ذات الاهتمام، وسيتم إطلاق الاجتماعات قريبًا.

أحدث المنشورات

يمكنكم/ن الاطّلاع على المزيد من المنشورات على قاعدة بيانات LEWAP وpS-Eau. ولمُشاركة المنشورات، يُرجى إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى contact@lewap.org.

تقييم تلخيصي لدعم منظمة أوكسفام لمؤسسات المياه

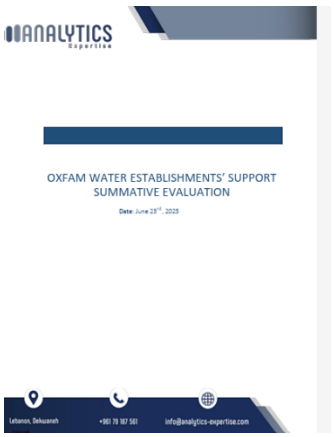

يُقدّم هذا التقرير تقييمًا تلخيصيًّا لدعم منظمة أوكسفام لمؤسسات المياه الإقليمية في لبنان على مدى العقد الماضي. في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة، والنزاع، وضعف المؤسسات، كانت تدخُّلات منظّمة أوكسفام في البنية التحتية، وبناء القدرات، والاستجابة الطارئة ذات فعّاليّة وأهميّة كبيرة.

أدّت المنظمة دورًا رائدًا في القطاع، من خلال تقديم مبادرات استراتيجية مثل اعتماد الطاقة الشمسية قبل عام 2019، والتي أثبتت أهميتها خلال أزمة الطاقة اللاحقة (وبشكل أوسع، الأزمة الاقتصادية) والحرب.

للاطلاع على التقرير الكامل

ندرة المياه والتوترات الاجتماعية في لبنان: دروس من دراسة حالة بشري-الضنيّة

مُذكّرة سياسات – كانون الأول/ديسمبر 2025

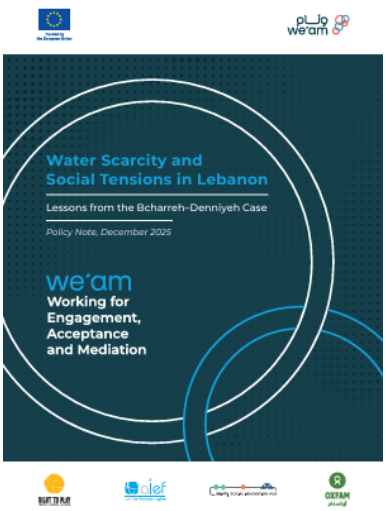

لطالما اشتهر لبنان بتوافر موارده المائية، إلا أنَّ سوء الإدارة النظامي، والنزاع، والأزمات المناخية، والتدخلات السياسية، وإهمال المؤسسات دفعت البلاد إلى واحدة من أشد أزمات المياه في تاريخها الحديث.

تتمحور جذور هذه الأزمة حول حوكمة مُجزَّأة، وأسواق مياه غير رسمية، ومُحتكرة، وغير مُنظَّمة، وبنية تحتية متدهورة. يُوضّح نزاع بشري-الضنيّة كيف يمكن أن تتحوّل ندرة الموارد إلى نزاع عندما تُترك من دون إدارة. فقد بدأ النزاع قبل أكثر من عقد حول ملكية قمة القرنة السوداء - وهي مصدر حيوي لتجديد المياه الجوفية في شمال لبنان ولسبل عيش الرعاة - وتطوّر إلى دورات من العنف والتوتر الطائفي.

ليست دراسة حالة بشري–الضنيّة حالة شاذة معزولة، بل تمهيد لاتجاه وطني متزايد مع تفاقم نقص المياه في مناطق متعددة. لذلك، فإنّ أزمة المياه في لبنان ليست مسألة ندرة فقط، بل مسألة حوكمة. ومن دون تدخل دولة موثوق وأطر إدارة تشاركية، ستستمر المنافسة على الموارد في تقويض التماسك الاجتماعي وتهديد الاستقرار طويل الأمد.

للاطلاع على مذكرة السياسات الكاملة، يمكنكم/ن زيارة الرابط هنا.

الخطة الوطنية للتّكيُّف في لبنان – الاستراتيجية وخارطة الطريق 2025

تُقدّم الخطة الوطنية للتّكيُّف إطارًا استراتيجيًّا لاستجابة لبنان لتغيُّر المناخ. فهي تُحدّد رؤية الدولة لمستقبل أكثر صمودًا أمام تغيُّر المناخ، وتضع مجموعة متكاملة من الأهداف والنتائج والتدخلات للحد من المخاطر المناخية وتعزيز القدرات التكيُّفيّة في القطاعات ذات الأولوية والأنظمة المُمكّنة.

تنسجم الخطة الوطنية للتّكيُّف مع الالتزامات الدولية للبنان بموجب اتفاق باريس، وأهداف التنمية المستدامة، وإطار سنداي (Sendai) للحد من مخاطر الكوارث، وإطار كومنغ–مونتريال (Kunming-Montreal) العالمي للتنوع البيولوجي (GBF)، وأطر عالمية أخرى. كما تبني الخطة على أساس قوي من الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك: الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (2024–2035)، والاستراتيجية الوطنية للزراعة (2020–2025)، والاتجاهات الاستراتيجية لوزارة الزراعة –2025) (2026، والاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات (2024)، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل (2030–2025)، والاستراتيجية الوطنية للصحة في لبنان: رؤية 2030، ورؤية وزارة السياحة 2035، ورؤية لبنان الاقتصادية.

في الوقت نفسه، تعترف الخطة الوطنية للتكيف بأنّ الأزمات المركبة التي يُواجهها لبنان، بما في ذلك الانهيار الاقتصادي، وقيود الحَوْكمة، وضغوط اللجوء، تؤثر على مدى إمكانية وضرورة تنفيذ إجراءات التّكيُّف. وتقدّم الخطة إطارًا متكاملًا يجمع بين التوجيه الاستراتيجي وخارطة طريق عملية لتمويل وتنفيذ ومراقبة إجراءات التكيف خلال الفترة الممتدّة بين عاميّ 2025 و2035.

للاطّلاع على التقرير الكامل، يمكنكم/ن زيارة الرابط هنا.

لبنان - لمحة حول المُناخ لعام 2025: تقييم هطول الأمطار وإجهاد الغطاء النباتي (تشرين الثاني/نوفمبر 2024 – حزيران/يونيو 2025)

شهد لبنان ظروفًا مناخية جافة خلال موسم الأمطار الممتد من تشرين الثاني/نوفمبر 2024 حتى آذار/مارس 2025، واستمرّت هذه الظروف خلال فصل الربيع، مع تسجيل عجز واسع في معدلات هطول الأمطار وازدياد الضغط على الغطاء النباتي في المناطق الزراعية البعليّة.

قام برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع فريق تحليل القطاع ضمن قطاع الأمن الغذائي والزراعة في لبنان، وبموافقة وزارة الزراعة في لبنان، بإعداد موجز يقدّم لمحة عن أوضاع هطول الأمطار والغطاء النباتي خلال هذه الفترة، مقارنةً بالمتوسط الموسمي طويل الأمد للفترة (1991–2020)، إضافةً إلى تحليلٍ لتأثير هذه الظروف على الزراعة والأمن الغذائي.

ولا يقدّم هذا الموجز خريطة رسمية للجفاف في لبنان، بل يهدف إلى تحديد المناطق التي يُحتمل أن تعاني من ظروف جفاف أو إجهاد بيئي، وتوجيه عمليات التحقق الميداني والمشاورات المجتمعية، والمساهمة في التخطيط لاتخاذ إجراءات مبكرة.

للاطلاع على الموجز، يمكنكم/ن زيارة الرابط هنا.

قطاع مياه الصرف الصحي في لبنان: مسار نحو التنمية والاستدامة – د. نديم فرج الله

لطالما واجه قطاع مياه الصرف الصحي في لبنان تدقيقًا وانتقادات واسعة، حيث تنعكس أوجه القصور فيه بشكل مباشر على تدهور الموارد المائية في البلاد. يُقدّم د. نديم فرج الله تقييمًا لقطاع مياه الصرف الصحي في لبنان، مُتتبّعًا نقاط الضعف المؤسسية والمالية المزمنة فيه، إضافةً إلى الأثر الكبير للأزمة الاقتصادية التي بدأت عام 2019.

كما يسلّط الضوء على جهود التعافي الأخيرة التي ساهمت في استعادة جزء من القدرة التشغيلية للقطاع في مجال معالجة المياه، مع التأكيد على الحاجة إلى إصلاحات هيكلية، وتمويل مستدام، وتعزيز الحوكمة من أجل تحويل إدارة مياه الصرف الصحي إلى دافع لدعم حماية الصحة العامة والبيئة.

يمكنكم/ن الاطلاع على المزيد حول إسهامات د. فرج الله هنا.

ترقّبوا/ترقّبن المزيد من المعلومات.

يمكنكم متابعتنا على مواقع التواصل الاجتماعي

https://www.facebook.com/LEWAP2017

https://www.linkedin.com/in/lebanese-water-actors-platform-29ab19298/

نَشرت هذه الرّسالة الإخباريّة قاعدة مُمثّلي قطاع المياه اللبناني (LEWAP)، والتي أُنشِئت بناءً على مبادرة من PS-EAU، وبدعم من وكالة رون - البحر المتوسط وكورسيكا، ووكالة التنمية الفرنسيّة، والاتحاد الأوروبي.

ساهموا/ساهمن في رسالة LEWAP الإخباريّة!

نُشِرت هذه الرّسالة الإخبارية لإطلاعكم/ن على آخر المُستجدّات في قطاع المياه. ويُمكنكم/ن إثراءها بمساهماتكم/ن...
لا تتردّدوا/تتردّدن في إبلاغنا بأي معلومات قد تكون موضع اهتمام لأعضاء الشبكة: contact@lewap.org